هذا كذلك ويعنون بالمعقول ما هي بيانه وتحقيقه واما الالهام المشهور عندهم بالقاء معنى
في القلب بطريق الفيض فليس عند اهل الحق من اسباب العلم العامة حتى يصح الالزام
وتكون حجة على الخصم وان ورد القول به في الخبر وذكره حكى عن كثير من السلف بل كان
يشيع القول بالغاء الخواص في الاسباب اللائقة بنقوض خبر الواحد الحدل وتقليد
المجتهد للعامي وقول بعضهم انه لم يثبت رجعه على اثبات العقايد الدينية بالدليل
في العلم فليس بلازم ذكر متعلق العلم بقوله باصل الدين اي بالف المسمى بهذا اللفظ
المشتهر عند هم بانه الدين اي الاحكام الشرعيه عليه كما مر بيانه وتحقيقه فهو
ما سمي به من المركبات الاضافية كعبد الله ويحتمل ان يريد بالاصل القواعد المحققة
الجارية على قانون الاسلام كما يأتي تفصيله فلم يخرج المركب الى حد العلمية والاول ارجح
فان قلت العلم بتعدي بنفسه فما هذا الف قلت لما ضمنه معنى التصديق والجزم
عداه بنا فان قلت الحروف تشبه هذا الفعل بحصل رجعه الاقتدار اليه بطريق جري
العادة ويعلم الكلام ويعلم اصول الدين لا باصل الدين قلت نحن لم نثبت التعليل مع
الجمع اوزد الاصل فان ذلك فهل هذا جاء للضرورة قلت الماضي ذلك قولهم
في مثل ما تحته الكتاب الفاتحة وفي مثل اوضح المسالك الاوضح وهل حبا حوانه حتى
يدون ضرورة ايضا فان ذلك فما نضع بقولهم العلم بحفظ الاسم ونصوص ذلك
يكثر جدا على ان المراد انها نصوص عن المجوز في بدليله الاطلاق والمكاتبات الواجب
على كل طالب لكني ان يتصور ذلك الشيء اما عدما او رسمه ليكون على بصيرة في طلبه
وان يبرز موضوعه ليتمايز عنه عما سواه مزيد امتياز وان يصدق بغاية محاله والاكان
الشروع عبثا ولا بد ان يكون معنى ابهما بالنظر لمسمى التحصيل والا فرعا قرر حتمه ولا بد
ان تكون مترتبة على ذلك الشيء المطلوب والا فرعا وان اعتقادها بعد الشروع فيه فيصير
سببه في تحصيله عبثا في نظره وكانت هذه الامور كلها مذكورة في النظم لان اختصار
ناسب التعرف لها تتميما للفوايد فنقول هذا هذا الف ما نعلم باالعقايد الدينية
عند الادلة اليقينية اي بالعلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة من ادلتها اليقينية
وهذا معنى العقايد الدينية الى المنسوبة الى دين محمد صلى الله عليه وسلم سواء وقعت
على الشرع ام لا وسواء كانت من الدين في الواقع كاكلام اهل الحق ام لا كالكلام المخالف
واعتبروا في ادلتها اليقين لانه لا عبرة بالظن في الاعتقاديات بل في العمليات قصارى فيها
هو العلم بالعقايد الدينية عن الادلة اليقينية مناسبا لقولهم في الخطبة انه الموفق بالاحكام
الشرعية الزعيمة عن ادلتها التفصيلية وموافقا لما نقل عن بعض علماء الملة الشفة
معرفة النفس ما لها وما عليها وان ما يتعلق منها بالاعتقاديات هو الغاية الاكبر وضيع
العلم بين الشرعيات وبالشرعيات الزعيمة وعلم الله تعالى وكذلك وعلم الرسول عليه الصلاة
والسلام بالاعتقاديات وكذا الملحقة فيما سيبه على ورد خلافه من الصحابة رضي الله عنهم

بذلك

بذلك فانه كلام وان لم يكن منسوبا في ذلك الزمان بهذا الاسم كان علما بالغلبيات فتنبه وان لم يكن
ثمة هذه التدوين والترتيب وذلك اذ كان متعلقا بجمع العقايد بمجرد الطاقة البشرية
مكتسبات النظر في الادلة اليقينية او كانت ملكة تتعلق بها بان يكون عندهم من الحجج
والبراهين ما يفحم به المخصم ويستحضار العقايد على ما هو المراد من تحصيل العلم بالعقايد من الادلة
والمعنى الاخير يشير قول الموافق انه لم يثبت رجعه على اثبات العقايد الدينية بالدليل
الجمع ودفع الشبه ومعنى اثبات العقايد تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل الترقي من التقليد
الى التحقيق او اثباتها على الغير بحيث يتمكن من الزام المعاند بها او اتقانها واحكامها بحيث
لا تزلزل لها شبه المبطلين وعدل بعضهم بقوله لم يثبت رجعه ساغة في نفي الاسباب
واثبات كل الحادثات الى خلق الله تعالى ابتداء على ما هو المذهب وارد على طرد تعريف
جميع العلوم الحاصلة عند الاقتدار بالحدود المنطقية وعلى عكسه علم الكلام بجد اثبات
العقايد لانتفاء الاقتدار والجواب ان المراد عدم حصول رجعه الاقتدار اليه بطريق جري العادة
ان يلزمه حصول الاقتدار لو شاء وما دام لم يشأ ذلك الاقتدار ايا ولا انتفاء ان الكلام كذلك
بخلاف سائر العلوم واما مجموع العلوم التي سميت جملتها العلوم فنقول كان كذلك فليس معلوما
بل يعلم جملة وقد يجاب بان المراد ما له مدخل في الاقتدار او ما يلزم رجعه الاقتدار
ولو على بعد المتقادير والكلام بعد الاثبات بعضه الحيثية بخلاف سائر العلوم وبعضه
بان المنطق مدخل في الاقتدار دائما لم يستغل به والاقتدار لازم مع كل علم على تقدير مقارنته
للكلام نعم لو اريد ما يلزم رجعه الاقتدار في الجملة بحيث يكون له مدخل فيه ذلك فهو غير
المنطق وفيما ذكرنا غنية عن هذا مع ان في اثبات المدخلية اشعارا ما لسببه ولو قال
يقتدر به واداد الاستغفاك الحادي كما في اثبات العقايد باريد العلم بما هو المذهب في
حصول الشبهة عقب النظر لم يحتج الى شيء من ذلك انتهى كلام السعد واما موضوعه
فقال في شرح المقاصد فنحن لما وفق موضوع علم الكلام هو المعلوم من حيث يتعلق به اثبات
العقايد الدينية لما انه يبحث عن احوال الصانع من القدم والوحدة والقدرة والارادة
وتنزيهها واحوال الجسم والعرض من الحدوث والافتقار والتركيب من الاجزاء وقبول الفناء
ونحو ذلك مما هو عقيدة اسلامية او وسيلة اليها وكذا يبحث عن احوال المعلوم وهو
كل موجود الا انه اذا نظر الى الموجود ليبحث على اي من الاحوال بالوجود الذهني والعيني كان العلم
بحصول الصورة في المحل وربما يبحث عن الحدوث والحالات مسائل الكلام انتهى وقال
بعضهم هو ذات الله تعالى من حيث صفاته الثبوتية والسلبية وافعاله المتعلقة بامر
الدنيا والاخرة وقال بعضهم هو ذات الله من حيث هو وذات الممكنات من حيث
اتصافها بامره وقال بعضهم هو الموجود ما هو الموجود وبما يرجع الى الاولى النفسي
يكون البحث فيه عن قانون الاسلام وهذا اولى مما قدمنا من ان الكلام والمراد بقانون الاسلام
الطريقة المعهودة المسماة بالملة والدين والقواعد المعلومة قطعا من الكتاب والسنة